مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري

(التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)

The role of reframing and rectifyingthe foreign trade sector in developing the Algerian national economy

(The foreign trade from restriction to liberation)

مديحة بن زكري بن علو – دكتورة في الحقوق– جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

madiha.benzekri@gmail.com

شيبان نصيرة– دكتورة في الحقوق– جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

chibane.mosta@gmail.com

تاريخ ارسال المقال: 2019/07/15	تاريخ القبول: 2019/08/05	تاريخ النشر:2019/09/01

المرسل: الدكتورة مديحة بن زكري بن علو

الملخص:

تم التطرق ومن خلال هذه الدراسة إلى قطاع التجارة الخارجية باعتبارها أساسا حيويا لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية في مختلف الميادين، وذلك من خلال تعزيز دورها عن طريق الإصلاح والتأطير التي كان لها دور مهم في تحقيق ذلك، وهذا ما عمدت إليه الجزائر باعتبارها دولة تساهم وبشكل فعال في اتخاذ ما هو لازم لإنعاش اقتصادها ودخولها السوق العالمية، عن طريق تحرير التجارة الخارجية، بحيث تبين أنه ولإصلاح قطاع التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير حقق أثار ايجابية على الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: التجارة– التجارة الخارجية– الاقتصاد الوطني–الإصلاح– تحرير التجارة.

Abstract:

This study addresses the foreign trade sector, which is considered as a vital basis for revitalising the national economy and achieving development in all domains, through consolidating its role via the significance of rectifying and reframing. Algeria has always attempted to realize that, since it contributes effectively in taking the necessary measures for revitalizing its economy and entering the international market through liberating the foreign trade.It has been demonstrated that reforming and liberating the foreign trade sector has achieved positive effects on the national economy.

Key words: trade, foreign trade, national economy, rectification, trade liberation.

مقدمة:

ممّا لا شك فيه هو أن الاهتمام المتزايد بالتجارة الخارجية من طرف العالم، يعني به الخروج من دائرة العزلة والاندماج في عالم تميزه العلاقات التبادلية الوطيدة في جميع الميادين، خاصة الجانب الاقتصادي، وقد تزايد الاهتمام بالتجارة الخارجية في ظل العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن 18 بمثابة الانطلاقة الحقيقية لها، فضرورة الحصول على المواد الأولية للتصنيع، زاد من فعالية التجارة الخارجية.

كما اتسع نطاق التجارة الخارجية بزيادة وتقدم وسائل النقل والمواصلات، بالإضافة إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات واستخدامها في الإنتاج، هذا ما أدى إلى ظهور الفوائض المتزايدة في الإنتاج عن الاستهلاك المحلي، وقد جعل من ذلك التجارة الخارجية العامل في رفع مستوى التقدم الاقتصادي.

ومما هو جدير بالذكر هو أن التجارة الخارجية تشكل قطاعا أساسيا يحتل دورا حيويا في النشاط الاقتصادي، ليشكل بذلك نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي للدول، كما اعتبر البعض بأنها الرهان الرئيسي لأي اقتصاد، بأنه إذا كان الاقتصاد الجسم السليم فإن التجارة هي العقل السليم فيه وهي بذلك أساس التنمية الاقتصادية.

والجزائر هي الأخرى اهتمت بهذا القطاع اهتماما بالغا إلى درجة أنها قامت بالرقابة عليه عن طريق حكومتها المركزية، كما طرأت على هذا القطاع عدة إصلاحات لمواكبة الدولة المتطورة، وبغية إنعاش الاقتصاد الوطني.

ومن هنا يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هي الإصلاحات التي تعرض لها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر؟ وفيما يتمثل دورها في تنمية الاقتصاد الوطني ؟

وسيتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى إعطاء نظرة عامة حول التجارة الخارجية وأساليب تنظيمها بصفة عامة في المحور الأول، ثم التطرق إلى قطاع التجارة الخارجية في الجزائر والإصلاحات التي مر بها ومدى انعكاساتها على الاقتصاد الوطني في المحور الثاني، عن طريق إتباع المنهج الوصفي بالتطرق إلى مفاهيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

المحور الأول: الإطار الفكري للتجارة الخارجية

يشهد العالم اليوم وفي إطار تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات، التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم، وذلك بالنظر إلى توسع التعاملات التجارية وتضاعفها،هذا ما أدى إلى نشوء تكتلات اقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل.

وعلى هذا الأساس كان اهتمام التجارة الخارجية لدراسة العلاقات الاقتصادية بين دول العالم بشتى الطرق وعدم البقاء في معزل عنه.

أولا: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة عامة على أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، متمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[1]

1. تعريف التجارة الخارجية

يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها:" تعبير عن أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في كل صادرات وواردات".[2]

كما عرفها البعض على أنها: " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل".[3]

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي لأي بلد كان، وذلك من خلال توزيع الأنشطة الصناعية للبلد، بالإضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمة هي أيضا في التنمية من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها.

2. الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

مما لا شك فيه هو أن كل من التجارة الداخلية والخارجية تكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل، إلاّ أن هذا لا يمنع من وجود اختلاف بينهما، بحيث يتمثل هذا الاختلاف في:

- لتجارة الداخلية تكون داخل حدود الدولة الجغرافيا أو السياسية، أما التجارة الخارجية تكون على المستوى العالمي.
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين تكون التجارة الداخلية في ظل نظام موحد.
- سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة، في حين يصعب دلك في التجارة الخارجية.[4]
- اختلاف النظم القانونية والتشريعية الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عن التجارة الخارجة.[5]

3. أسباب قيام التجارة الخارجية.

هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى استناد بالطرف الأخر وذلك من خلال انتهاج سياسة التجارة الخارجية التي لها دور مهم في تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول.

- صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل السلع وذلك بسبب المزايدات الطبيعية والمكتسبة.
- التخصيص الدولي واختلاف تكاليف الإنتاج.
- اختلاف ظروف الإنتاج، فما يصلح إنتاجه وزراعته في مناطق ذات المناخ الموسمي كالموز والقهوة لا يصلح في مناخ أخر.

- وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي، مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه.
- تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة تفاوت أسعار عوامل الإنتاج.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى أخرى.
- اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.
- السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي.[6]

4. أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من بين القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل أساس في:

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وإقامة العلاقات الودية والصداقة مع الدول المتعاملة معها.
- تعتبر مؤشرا جوهريا لقدرة الدولة على الإنتاج والتنافسية في السوق الدولي.[7]
- تحقيق المكاسب وزيادة الدخل القومي بالاعتماد على التخصص والتقسيم الدولي.[8]
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المبنية وتعزيز عملية التنمية الشاملة.[9]

ثانيا: الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الدولية.

إن اتخاذ أي دولة لأي سياسة تجارية يعني بالأساس اعتماد مجموعة من الأساليب الفنية والأدوات التي من شأنها تنظيم تجارتها الخارجية وتتمثل في:

1. الضرائب والرسوم الجمركية

أ –تعريف الرسوم الجمركية:

الرسوم الجمركية هي ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه،وتدفع أثناء عبور هذه السلع الحدود وولوجها التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه.[10]

ب – خصائص الرسوم الجمركية:

تتسم الرسوم الجمركية بمجموعة من السمات وهي:

- **ضريبة غير مباشرة:** فهي تفرض على الدخول أو الثروات بمناسبة إنفاقها على السلع أو الخدمات،بعكس الضرائب المباشرة التي تطال الدخول أو الثروات مباشرة بمناسبة تحققها، ومن ثم تعد من الضرائب العينية التي تراعي فيها المقدرة التكلفية للمكلف أو أعباؤه العائلية.
- **ضريبة مرنة سهلة التحصيل:** وذلك كونها تستجيب للمتغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي،فتزيد في أوقات الرخاء والتضخم وتنقص في أوقات الركود والكساد، وهي سهلة الحصول سواء بالنسبة للمصلحة أو الممول الفعلي.
- **ضريبة مستمرة:** فهي لا تجبى مرة واحدة في السنة، بل يتكرر تحصيلها بتكرر واقعة الاستيراد أو التصدير.

- **ضريبة لها علاقة بالتجارة الدولية:** وذلك لاعتبار أنها تفرض على السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية، ومن ثم فهي تؤثر عليها وتتأثر بها.[11]

الإعانات أو الدعم:

أ –تعريف الإعانات:

ويقصد بها كافة الأساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج المحلي لتحسين مستوى تنافسيه على المستوى الدولي، وقد تكون هذه المساعدات أو الإعانات إما نقدية أو عينية، وقد نجد مثل هذه الأنواع من الدعم خاصة بالنسبة للدول النامية، أو تلك السائرة في طريق النمو، والتي تسعى إلى دعم منتجاتها رغم ما يمكن أن تجلبه من أضرار لباقي الدول.[12]

ب –أنواع الإعانات:

يمكن أن نميز بين نوعين من الإعانات:

- **إعانات الواردات:**

بحيث يمكن أن تلجأ الدول لأسلوب إعانات الواردات إما من أجل دعم السلع الضرورية، رغبة في رفع العبئ على المستهلك المحلي، أو من أجل خدمة الاقتصاد الوطني والنشاط التصديري، التي تأخذ صورة مالية الحكومة في إطار سياسة التموينية مباشرة للواردات التي تساهم في إنتاج سلع تصديرية.

ومن أثار هذه الإعانات كونها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والإنتاج المحلي، بالإضافة إلى زيادة مستوى التشغيل بالنسبة للأفراد.

- **إعانات التصدير:**

وهي التي توجه لمشروع التصدير بدعم دخولها أو سعر منتجاتها بقصد زيادة معدل نمو الصادرات لمواجهة المنافسة الأجنبية بالأسواق العالمية.

وإعانات التصدير يمكن أن تكون عامة بمعنى تستفيد منها كافة سلع التصدير، كما يمكن أن تكون خاصة بحيث يتم اختيار سلع معينة ذات أهمية لتحسين ميزان المدفوعات.[13]

2. نظام الحصص وتراخيص التصدير:

أ –نظام الحصص:

إن من بين العراقيل التي تمس التجارة الخارجية هو نظام الحصص، والذي بموجبه تقوم السلطة بتحديد كمية معينة لا يسمح بتجاوزها عند الاستيراد، سواء بالقيمة أو بالجانب الكمي للسلعة، كما يوجد هناك نظام للحصص يطبق على الواردات وكذا على الصادرات، ومن بين الأسباب التي أدت لانتهاج هذا النظام عند الاستيراد هي:

- ❖ تأثير نظام الحصص قد يكون أوضح وجلي من النظام السعري، لأن الحصة الواجب استيرادها قد تكون محددة سلفا ومعروفة عكس النظام السعري الذي قد تشوبه بعض الضبابية.

- ❖ قد يكون الطلب المحلي على المنتوج الأجنبي غير مرن، الشيء الذي يدفع إلى وجوب فرض هذا النوع من الحصص، ونفس الشيء بالنسبة للمنتوج الأجنبي الذي قد يتسم بعدم المرونة.
- ❖ نظام الحصص يسمح للصناعات المحلية أن تتماشى وظروف السوق وتنسجم مع المعطيات الجديدة.[14]

ب – تراخيص الاستيراد:

يقصد بها تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات قصد شراء سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.[15]

3. الاتفاقيات التجارية:

سيتم التطرق إلى تعريف الاتفاقيات التجارية وبادئ التجارة الخارجية فيما يلي

أ –تعريف الاتفاقيات التجارية:

هي عبارة عن اتفاق ينعقد بين دولة أو أكثر قصد تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما، يشمل الأمور يغلب عليها الطابع السياسي كما يشمل أمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي.

ب –مبادئ الاتفاقيات التجارية

تستوحي لقيام الاتفاقيات التجارية مبادئ معينة أهمها:

- **مبدأ المساواة:**

بحيث تتعهد كل دولة بأن لا تتعامل مع الطرف الآخر، سواء من ناحية تبادل المنتجات أو حقوق الأشخاص معاملة تقل عم تتعامل به مع مواطنو الدولة أنفسهم.

- **مبدأ المعاملة بالمثل:**

وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تعامل المنتجات أو مواطنو الدولة الأخرى معاملة لا تقل عما تتعامل به مع مواطنو ومنتجات في هذه الدولة.

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:**

يعني هذا المبدأ أنه إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى، فإن ذلك يسري تلقائيا على جميع الدول الأعضاء.[16]

ووفقا لهذه الأساليب لفنية والاتفاقيات المبرمة فإنها تشكل نظاما للتجارة الدولية للدولة معينة، أما نجاعة فإنها تختلف من دولة إلى أخرى، فالجزائر قامت بإتباع إستراتيجية معينة تم إعادة تأطيرها في فترات مختلفة بهدف تحسين مستوى الاقتصاد، خاصة بعد الأزمات المتكررة التي تعرض لها، منها أزمة المديونية وهبوط أسعار البترول.

وبعدما تطرقنا إلى تعريف الإطار العام للتجارة الخارجية سنقوم بالتطرق إلى الإصلاحات التجارة الخارجية في الجزائر، وانعكاساتها على مستوى الأداء الاقتصادي في المحور الثاني.

المحور الثاني: إصلاح التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني في الجزائر.

تعرض قطاع التجارة الخارجية في الجزائر إلى عدّة إصلاحات وتغييرات، منذ خروج الاستعمار الفرنسي إلى غاية وقتنا الحالي، ولذلك تغير نمطها في مراحل مختلفة، لكن كلها كانت تسعى إلى تحرير التجارة الدولية ومنع احتكار الدولة لها، بهدف تحسين وضعية الاقتصاد الوطني على اعتبار أن التجارة هي العصب المحرك للاقتصاد والبديل للاقتصاد الريعي، ومن هذا المنطلق سنقوم بالتطرق إلى الإصلاحات التي مر بها قطاع التجارة الخارجية ثم إلى انعكاساتها على الاقتصاد الوطني:

أولا: الإصلاحات التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر

إن وضعية التجارة الخارجية في ظل مرحلة التخطيط المركزي وقبل بداية إصلاحها، كانت تتميز بالركود حيث كان الاقتصاد الجزائري آنذاك غير متوازن نظرا للسياسة الاستعمار التي تركها، وتداركا لهذه النقائص عمدت الدولة بوضع قطاع التجارة الخارجية تحت رقابتها، وهو ما تم اعتباره بمثابة إجراء تمهيدي أول لاحتكار الدولة لهذا القطاع،[17] ولتأمينها اعتمدت على ثلاثة آليات رئيسة تمثلت في وضع نظام الحصص والتعريفات الجمركية، والرقابة على الصرف.[18]

ومع بداية السبعينيات قامت الدولة باحتكار قطاع التجارة الخارجية بصفة كلية، وقامت بإصدار مجموعة من القوانين تؤكد توجه الدولة لاحتكار التجارة الخارجية، كان أولها الأمر 01/73 الصادر بتاريخ 1973/02/20، وكان الهدف من الاحتكار وحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية وتنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني بصفة عامة ، والتحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي، وبذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.[19]

لكن هذه المرحلة شكلت عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص لعدة أسباب، مما أدى إلى التفكير في تبني استراتيجيات أخرى، وإصلاح قطاع التجارة الخارجية عن طريق تحريرها، وكان ذلك مع بداية التسعينيات، لتدخل قطاع التجارة الخارجية في جملة من الإصلاحات محاولة في تحريرها.

1. التحرير الأولي لقطاع التجارة الخارجية

بدأت بوادر تحرير قطاع التجارة الخارجية بموجب إصدار المرسوم رقم 37/91 الصادر بتاريخ 13 فيفري 1991 المتعلق بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي منح عملية الاستيراد للتجار الجملة والوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض، وبموجبه أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي، منتجين أو تجار الجملة التدخل في التجارة الخارجية لاستيراد وتصدير كل البضائع، ومكن وكلاء وبائعي الجملة من الحصول على هياكل التخزين، وتم إسناد مهمة الرقابة إلى البنك المركزي.[20]

وتم كذلك إصدار قانون النقد والقرض في 14 ابريل الذي احدث تعديلات في مجال الاحتكار من ضمنها إزالة القيود عن رؤوس الأموال وحرية حركتها من والى الجزائر.

لكن هذه المرحلة عرفت أثار سلبية على الاقتصاد الوطني بسبب تطبيق بطريقة عشوائية، وتم التأثير على رصيد الدولة من العملة الصعبة وزاد من عبئ المديونية وأدى إلى ظهور خلافات بين البنك المركزي والحكومة حول معايير التمويل.[21]

2. مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية

أدت أزمة المديونية إلى حتمية الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها برامج إصلاح اقتصادية، تضمنت إجراءات واسعة للتحرير التجارة الخارجية للجزائر، ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية، وتم ذلك من خلال التعليمة 20/94 المؤرخة في 1994/04/12 والمتعلقة بتمويل الواردات التي أصدرها بنك الجزائر، وتم إعادة الاعتبار للبنك المركزي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبدأ الحرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي، كما تم إلغاء قائمة المنتجات المحظورة وبعض السلع الموقوفة مؤقتا لغاية 1994.[22]

وتم إلغاء القيود على الصادرات مما جعل نظام التجارة الخارجية خليا من القيود الكمية، ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات، فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 45% في جانفي 1997.[23]

وتم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بإنشاء تعريفة جمركية تشمل التعريفة العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنع الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلا، تحدد نسبها كما يلي:[24]

- ✓ الإعفاء الخاص بالحبوب وبعض المنتوجات الصيدلانية.
- ✓ معدل منخفض 5% يخص المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز.
- ✓ معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات نصف المصنعة ومختلف السلع الوسيطية.
- ✓ معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات الاستهلاكية النهائية.

ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى هذه التعريفة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، والتي وصفوها بأنها تعريفة لمعاقبة الإنتاج الوطني بدلا من حمايته، بسبب المعدل المطبق على السلع الوسيطية، عدل الأمر بموجب الرسوم 02/02 الصادر بتاريخ 25 فيفري، وتم تخفيض الحقوق الجمركية ومست 264 وضعية، كما تم تخفيض المعدل من 15 % إلى نسبة 5% بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة المستعملة كوسيط في الفروع الصناعية.[25]

ثانيا: انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني

لقد كان للإصلاحات التجارة الخارجية انعكاسات كبيرة على الاقتصاد بصفة عامة، والتجارة الدولية بصفة خاصة، منها ما كانت ايجابية ومنها ما كانت سلبية، وابرز الانعكاسات كانت على معدل النمو الذي تزايد ليقارب سنة 1998 نسبة 5،1% وانخفض في سنة 2001، لكنه ارتفع مرة ثانية بنسبة 4،7% في سنة 2002.

أما بخصوص الميزان التجاري فانه شهد عجزا في سنة 1994 و1995 بسبب تزايد قيمة الواردات نتيجة لتحرير التجارة والتساهل في الشروط التي تخص الأعوان الاقتصاديين المستوردين للمواد الأساسية، كذلك محدودية نشاط الإنتاج المحلي الذي لم يساهم في تغطية السوق المحلية.

وانخفاض قيمة الواردات سنة 1996 بسبب حدوث تشبع مفاجئ في الطلب، وانخفاض مستوى الواردات الغذائية بسبب الارتفاع الاستثنائي للإنتاج الزراعي الوطني.

غير أنه سرعان ما زادت نسبة التغطية بعد زيادة قيمة الصادرات، بسبب تسديد الجزائر لديونها بتصدير المنتجات، وبلغت ذروتها في سنة 2000 بسبب استقرار الواردات.

كما ساهمت الحقوق الجمركية في زيادة إيرادات ميزانية الدولة، لأنها تعتبر أهم مصادر الإيرادات الجبائية، حيث بسبب تحرير التجارة الخارجية التي اتبعتها في إجراء تعديلات على النظام التعريفي،وخفض عدد معدلاتها من 18 إلى 6 ثم إلى 3، وتخفيض الحد الأقصى لها من 120% إلى 60%، تم تسجيل من قبل الدراسات ارتفاع حصيلة الجباية العادية مقارنة بمعدل ارتفاع حصيلة الرسوم الجمركية، حيث أن هذه الأخيرة بلغت حدود 355 مليار دولار في 2012 بسبب ارتفاع قيمة الواردات من سنة إلى أخرى، بلغت قيمة 47،38 مليار دولار مابين سنة 2010 و2010.[26]

كذلك تطور الرسم على القيمة المضافة ساهم على السلع والخدمات والذي يعد من بين أهم المصادر الجبائية للدولة نظرا للارتفاع المستمر للطلب وبالتالي ارتفاع الاستهلاك، وفي الجزائر تشكل الواردات نسبة كبيرة من حجم الاستهلاك الداخلي وبالتالي ارتفاع حصيلة الرسم على القيمة المضافة على الواردات، حيث بلغت عائدات الرسم على القيمة المضافة 301 مليار دولار في سنة 2010، وهذا ما يعد جانبا ايجابيا في إيرادات الميزانية.[27]

خاتمة:

في الأخير ومما سبق نستخلص بأن الإصلاحات والتأطير المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية كان لها أثار واضحة على معدل النمو الاقتصادي، وساهمت في تموين إيرادات الدولة، وساهمت عملية تحرير التجارة في إعطاء مكانة للقطاع الخاص الذي ساهم في ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة، وضمان تموين دائم ومستمر للاقتصاد الوطني بكل مستلزماته، وتشجيع المنتجين المحليين في تطوير إنتاجهم ومواجهة المنافسات الأجنبية، وساهمت حرية انتقال رؤوس الأموال والأفكار والتكنولوجيا الحديثة في تعزيز فرصة إقامة صناعات حديثة وتحفيز نموها.

لكن لما لتحرير التجارة من ايجابيات إلا أنها لا تخلو من سلبيات وخاصة على الدولة النامية ذات الاقتصاد الهش، حيث تؤدي إزالة القيود إلى توفر سلع الدول المتقدمة ذات النوعية الأفضل والسعر المتدني، وتفوقها على المنتجات الوطنية، وبالتالي فهي تساهم في تطوير تجارة الدول المتقدمة وخاصة تلك التي تمتلك شركات ذات نشاط دولي.

ولهذا تم إعادة تاطير قواعد الاستيراد في الجزائر بهدف حماية المنتوج الوطني من المنافسات الأجنبية.

الهوامش:

[1]– السيد محمد أحمد ألسويتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، طبعة 2009، ص 08.

[2]– حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 13.

[3]– حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مكتبة زهراء الشرق، طبعة 1996، ص 18.

[4]– محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 1993، ص 13.

[5]– عبد المنعم محمد مبارك– محمد يونس، **اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 1996، ص 120.

[6]– درار عياش وآخرون، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000–2001**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 27، 2013، ص 31.

[7]– رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الطبعة الأولى، 2000، ص 13.

[8]– حمدي عبد العظيم، المرجع السابق، ص 20.

[9]– رعد حسن الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار النشر، الطبعة الأولى، 2000، ص 57–58.

[10]– يقصد بالتراب الجمركي الخاضع للضريبة الجزء الأرضي بما في ذلك الموانئ والمسطحات العائمة والمنشات الواقعة بالمياه الإقليمية من جميع التراب الوطني بالاستثناء المنطق الحرة التي لا تسري عليها القوانين الجمركية الوطنية كلها أو بعضها وتكون معفية من أداء هذه الرسوم. موقع الجزيرة WWW.aljazeera.net :(2018/10/21)(18:30).

[11]– وليد حفاف، **إصلاحات إزالة القيود التعريفية وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، سنة 2009، ص 11.

[12]– فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سنة 2013–2014، ص 22.

[13]– وليد حفاف، المرجع السابق، ص ص 31،33.

[14]– فيصل لوصيف، المرجع السابق، ص 23.

[15]– جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، مصر، طبعة 1992، ص 169.

[16]– وليد حفاف، المرجع السابق، ص 49–50.

[17]– درار عياش وآخرون، المرجع السابق، ص 39.

[18]– عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى 2007، ص 20.

[19]– بلال بوجمعة– ملوك عثمان، **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001– 2016**، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، سنة 2016، ص 154

[20]– تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990–2014**، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر، الوادي، سنة 2015/2014، ص 56.

[21]– تركية صغير، المرجع السابق، ص 57.

[22]– مسعود قريز، **التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير**، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001–2002، ص 178.

[23]– تركية صغير، المرجع السابق، ص 58.

[24]– درار عياش وآخرون، المرجع السابق، ص52

[25]– المرجع نفسه، ص 53

[26]– فيصل لوصيف، المرجع السابق، ص 170.

[27]– المرجع نفسه، ص 171.